



ملاحظات جيمس راولي، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة، خلال افتتاح ورشة عمل بعنوان "تطوير النظام الوطني لإدارة موجودات مواجهة الكوارث- قاعدة بيانات خسائر الكوارث"

رام الله، 24 شباط/ فبراير 2013

معالي الدكتور سعيد أبو علي وزير الداخلية،

العميد محمود عيسى،

السيدة مارغريتا واهلستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لتقليص خطر الكوارث،

السيدات والسادة :

أود أن أعبر عن عميق تقديري للدفاع المدني الفلسطيني الذي يواصل تقديم خدماته للشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن 14 عاما والذي تجد افراده المتفانين الـ1000 على أهبة الاستعداد على الخط الأمامي لمواجهة أي حالة طارئة تحقيق بالتجمعات السكانية في فلسطين.

وخلال العاصفة التي ضربت المنطقة في الفترة 7- 10 كانون الثاني/ يناير التي تضرر منها 12,000 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت كوادر إدارة الكوارث لدولة فلسطين محل اختبار. وعلى العموم، فقد تمكنت السلطات الفلسطينية بما فيها الدفاع المدني، بالاشتراك مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، من الاشراف على استجابة فورية تبعث على الإعجاب للتجمعات السكانية المتضررة، على الرغم من الموارد المحدودة.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير للدور الهام الذي لعبته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مدعومة بالاتحاد الدولي لجمعيات الهلال والصليب الأحمر، ومنظمات الأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين UNRWA وبرنامج الأغذية العالمي WFP ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA)، التي استجابت كلها لاحتياجات التجمعات السكانية المتضررة على الأرض.

تجربة هذه العاصفة كانت اختبارا جيدا أظهر بوضوح، وفي وقت واحد، مواضع القوة إلى جانب التحديات التي يواجهها النظام في التقليل من المخاطر والتخفيف من إمكانية التعرض للأخطار، والاستجابة عند

التعرض إلى كارثة ما. وعلى وجه الخصوص، فقد لوحظ عدد من الثغرات على الأرض تجعل التجمعات السكانية الفلسطينية في وضع مهدد عند وقوع كارثة طبيعية مفاجئة. واستناداً لهذه التجربة، اسمحوا لي أن أعرض بعض الأفكار لمناقشتها من أجل مزيد من تحسين القدرات الوطنية في مجال التقليل من خطر الكوارث.

- تعزيز التنسيق والمعلومات :

قد يكون من المفيد إتباع نهج موحد وشامل لتسهيل التدخل والدعم الفعال من المجتمع الإنساني الدولي، انسجاماً مع "إطار عمل هيوغو" لتفادي الكوارث. إن وجود توجه منسق أكثر قوة في ما يتعلق بتحديد الأدوار والمسؤوليات، وجمع ومشاركة المعلومات، وتقليل مخاطر الكارثة، وتنسيق تقديم الاستجابة الإنسانية يمكن أن يكون مفيداً.

- ثانياً، الاستخدام الأفضل للقدرات الدولية:

هناك مشاريع شاملة موجودة على المدى الطويل والمتوسط هدفها تعزيز إدارة الأمور التي لها علاقة بالكوارث في فلسطين (خصوصاً من خلال إطار عمل هيوغو). ومع ذلك، يبدو أنه توجد حاجة لتعزيز التعاون بين اللاعبين الوطنيين لتطوير آلية تنسيق وطنية للاستفادة بشكل كامل من قدرات المجتمع الإنساني.

ثالثاً، وهذه قضية حساسة، قد يكون مفيداً التفكير في وضع بروتوكول مع الحكومة الإسرائيلية لتسهيل الوصول- في حالة وقوع كوارث الطبيعة- إلى جميع المناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها المناطق وراء الجدار، والقدس الشرقية وربط الضفة الغربية مع قطاع غزة. مثل هذا البروتوكول مع قوات الاحتلال يمكن أن يسهل استقبال وإيصال وتسليم المساعدات الدولية مباشرة عبر الحدود مع الأردن ومصر، وبطريق غير مباشر من خلال إسرائيل.

- أخيراً، اسمحوا لي أن أقترح أن تبحثوا الطرق لتزويد دعم أكبر للتجمعات السكانية والحكومات المحلية لمواجهة التحديات التي لها علاقة بتقليل مخاطر الكوارث والاستجابة لها، وتعزيز مرونة التأقلم مع هذه الأنماط من أحداث الطبيعة.

أريد أن أنوه إلى الدور التنسيقي الهام للدفاع المدني الفلسطيني المنصوص عليه في القانون رقم 3 الحالي والخاص بالدفاع المدني المتعلق بحالة وقوع كارثة كبرى. ومن جانب آخر، فإن المجتمع الدولي، وخصوصاً الأمم المتحدة، يعمل جاهداً على بناء القدرات. وبالفعل فإن خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة في فلسطين تتعاون لدعم الهيئات الفلسطينية ذات الصلة. ومن أجل تلك الغاية تأسست مجموعة العمل التابعة لإطار الكوارث وتقليل آثار الكوارث DDR في آب/أغسطس 2012 بمشاركة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين (الأونروا).

وتركز مبادرة الأمم المتحدة للحد من الكوارث وتقليل خطرهما على البنود التالية :

- تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ودولة فلسطين.
- إعداد بروتوكول للتعاون بين دول المنطقة لتسهيل الاستجابة الفعالة والمتزامنة في فلسطين.
- بناء القدرات اللازمة لجهود البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية .
- زيادة الوعي المتعلق بإجراءات الأمان والجهوزية المجتمعية.
- تدعيم مراكز عمليات الطوارئ ونظام التحذير المبكر، وزيادة القدرات اللوجستية للاستجابة للكوارث.

وفي الختام، أود أن أدعو المشاركين في هذه الندوة إلى اعتبار موضوع الكوارث وتقليل خطرها وحدة متكاملة. وفي حين أن أجزاء من إطار تقليل مخاطر الكوارث تعد بالغة الأهمية على أجندة المنظمات الإنسانية (مثل الجهوزية وأنظمة الإنذار المبكر)، فنحن بحاجة للتفكير كذلك من منظور التوسيع الكامل لعملية تطوير أجندة تقليل الخطر، بحيث تتولى وزارات التخطيط والمالية ووزارات القطاعات ذات العلاقة المسؤولية عن تقليل الأخطار المتوقعة، وأن تقوم بإعداد توجه "الحكومة كلها" مع الشركاء في المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

والأمم المتحدة تقف على استعداد لدعم جهودكم في هذا المجال.

شكرا.